

تونس في 20 أفريل 2016

بيان

إنّ المكتب التنفيذي للنقابة التونسية للفلاحين المنعقد بالعاصمة في دورته العادية لشهر أفريل 2016 وبعد تدارسه للأوضاع الفلاحية العامة ووقوفه خاصّة على عدم إستجابة الحكومة إلى إستحقاقات التعددية النقابية وحرية التنظيم، يصدر البيان التالي:

إنّ التعددية النقابية التي يكفلها الدستور وتضمنها المواثيق الدولية، حق يعلو الجميع ولا يقبل المساومة لمصلحة بعض المنظمات على حساب الآخرين.

وإنّ النقابة لتستنكر تأخر الحكومة في تفعيل هذه التعددية رغم مطالبنا المتعددة ورغم الوعود المتكررة من الجهات الرسمية.

ومن هذا المنطلق فإنّ النقابة تطالب بحقها في التمويل العمومي كسائر المنظمات الوطنية على قاعدة العدل والإنصاف.

وإنّ المكتب التنفيذي يذكر رئيس الحكومة بتعهداته بتفعيل هذه التعددية، التي هي حق دستوري لا يمكن التخلّي عنه.

وتعتبر النقابة أن هذا التفعيل يمر أساسا عبر:

- حسم مسألة الشهادة الفلاحية الموروثة من عهد الحزب الواحد والمنظمة الواحدة وجعلها من صلاحيات الإدارة دون سواها كسند لإثبات صفة الفلاح ضمانا لمبدأ المساواة أمام القانون
- تحييد توزيع الأعلاف المدعومة مثل السداري ومراجعة النصوص الحالية بما يضمن حقوق الفلاحين ويوقف نزيف المال العام
- مراجعة التشريعات الموروثة من النظام السابق والتي تتنافى مع مبدأ التعددية والحرية النقابية وعلى هذا الأساس، فإنّ النقابة تؤكد تمسكها بالدفاع عن مطالبها وحقوق قواعدها وتطالب الحكومة بالتعجيل بإتخاذ التدابير والإجراءات الفعلية قبل 12 ماي المقبل الذي يوافق اليوم الوطني للفلاحة وإلا فهي ستمضي في الدفاع عن حقها بكل الوسائل المشروعة.

رئيس النقابة

الليث بن بشر